



22 نوفمبر 2021
الأصل: بالإنكليزية

مشروع الرأي 1: تهيئة بيئة تمكينية لتنمية ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة

إن المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

إذ يذكّر

(أ) بالقرار 75/202 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بشأن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة"؛

(ب) بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

(ج) بالقرار 71 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023"، الذي يرمي إلى تعزيز بيئة سياساتية وتنظيمية تمكينية مؤاتية للتنمية المستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات؛

(د) بالقرار 201 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "تهيئة بيئة مؤاتية لنشر واستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

(هـ) بالرأي 2 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن "تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض"؛

(و) بالقرار 200 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "برنامج التوصيل في 2030 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة"،

وإذ يضع في اعتباره

(أ) أن فعالية "السياسات الرامية إلى تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لأغراض التنمية المستدامة" تعتمد على فهم شامل لمسائل مثل النفاذ والشمول، والقدرة على تحمل التكاليف، والثقة والأمن، ومحو الأمية الرقمية، والتدريب وتممية المهارات؛

(ب) أن ديباجة دستور الاتحاد الدولي للاتصالات تعترف اعترافاً كاملاً بالحق السيادي لكل دولة عضو في تحديد سياساتها الخاصة بالاتصالات؛

(ج) أن مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك واضعو السياسات والمنظمون والقطاع الخاص والمستهلكون والهيئات الأكاديمية وغيرهم، يؤدون دوراً هاماً في تهيئة بيئة تمكينية لتعبئة خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛

(د) أن "الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023" ترمي إلى تعزيز بيئة سياساتية وتنظيمية تمكينية مؤاتية للتنمية المستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) أن تقرير الاتحاد لعام 2018 بشأن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأقل البلدان نمواً وأهداف التنمية المستدامة: توفير نفاذ شامل وميسور التكلفة إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً" يشير إلى أن البيئة التمكينية للاستثمار والابتكار في سوق النطاق العريض تشمل "تحرير القطاع وخصخصة شركات التشغيل الوطنية القائمة المملوكة للدولة والفصل بين الوظائف السياسية والتنظيمية والتشغيلية للقطاع، بهدف تشجيع المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز النفاذ الشامل والابتكار وتقديم المحتوى وحماية المستهلك"،

وإذ يدرك

- (أ) أن تسريع وتيرة تطوير النطاق العريض يمثل تحدياً كبيراً، لا سيما في المناطق الريفية والناحية التي يصعب الوصول إليها حيث تجعل التضاريس والعوامل الديموغرافية عائد الاستثمارات أمراً صعباً؛
- (ب) أن الاستثمارات في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تركز أيضاً على جميع مراحل التطوير والنشر، بما في ذلك تعبئتها لأغراض التنمية المستدامة في مراحل لاحقة؛
- (ج) أنه ينبغي تنسيق استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين القطاعات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الاستثمارات في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، وحلول النفاذ التكميلية، لتجنب تشتت الجهود وازدواجها؛
- (د) أن البيئة التمكينية الفعالة لتطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة ينبغي أن تتوخى بناء الثقة والأمن في هذه الخدمات والتكنولوجيات للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (هـ) أن النهج الحكومي المنسق يمكن أن يؤدي دوراً في دعم نهج منسق للتمويل والاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف توصيل غير الموصولين ودفع تطوير الخدمات والتكنولوجيات المشار إليها في الفقرة ب من "وإذ يدرك" أعلاه والتي تعتبر أساسية بالنسبة إلى الاقتصاد الرقمي والشمول الرقمي والتنمية المستدامة؛
- (و) أن إعلان بوينس آيرس الذي اعتمده المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 ينص على "أنه يتعين مواصلة تعزيز استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص فضلاً عن الشراكات وحشد الموارد بين القطاعين العام والخاص من أجل تحديد وتطبيق حلول تكنولوجية وآليات تمويل مبتكرة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة"،

يعرب عن الرأي التالي

- 1 أن النفاذ الشامل إلى خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة وتكنولوجيات جديدة وناشئة مثل تكنولوجيا الجيل الخامس (5G) والذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT) والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)، والاستخدام الشامل لهذه الخدمات والتكنولوجيات، يمكن أن يؤدي إلى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛
- 2 أن تهيئة بيئة تمكينية للاستثمار أمر بالغ الأهمية لتعبئة هذه الخدمات والتكنولوجيات كما هو مذكور في الفقرة 1 من "إذ يعرب عن الرأي التالي" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- 3 أن إزالة العقبات أمام الاستثمار والابتكار أمر ضروري لتعبئة الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "إذ يعرب عن الرأي التالي" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- 4 أن تسهيل الاستثمار جنباً إلى جنب مع استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية والناحية باستخدام الدعم الحكومي المستهدف قد يكون مطلوباً حيث لا توجد مسوغات تجارية للاستثمارات الخاصة، وكذلك من أجل دعم التوصيلية ميسورة التكلفة وتعبئة هذه الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "إذ يعرب عن الرأي التالي" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- 5 أن استخدام الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "إذ يعرب عن الرأي التالي" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة يمكن أن يمكّن الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون؛
- 6 أن استخدام خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، وحلول النفاذ التكميلية، يمكن أن يعزز التنمية المستدامة، وأنه ينبغي للسياسات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تراعي التحديات البيئية مثل التخفيف من آثار تغير المناخ؛
- 7 أن البيئة التمكينية لتطوير ونشر الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "إذ يعرب عن الرأي التالي" أعلاه تستند إلى سياسات شفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها ومستقلة وغير تمييزية وبيئات تنظيمية وقانونية تعزز الابتكار والاستثمار من المصادر العامة والخاصة؛
- 8 أنه ينبغي لأصحاب المصلحة مواصلة العمل معاً لتشجيع وتعزيز تبادل المعلومات وخبرات بناء القدرات وأفضل الممارسات لتهيئة بيئة مؤاتية لتعبئة خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة،

يدعو الدول الأعضاء إلى

- 1 النظر في أفضل السبل لتعزيز بيئة تمكينية مؤاتية لتعبئة خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، فضلاً عن حلول النفاذ التكميلية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، لتعظيم فوائدها وتدنية مخاطرها؛
- 2 النظر في اعتماد سياسات وأطر تدعم، من بين عدة أمور، تهيئة بيئة تمكينية شفافة يمكن التنبؤ بها تكون تنافسية ومستقلة ومبتكرة وغير تمييزية؛
- 3 اتباع نهج حكومي منسق للتمويل والاستثمار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاستثمار في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، لدفع عجلة التنمية المستدامة؛
- 4 تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في النظم الإيكولوجية الرقمية والنظر في تذييل العقوبات في هذا الصدد؛
- 5 النظر في أفضل السبل للتسهيل على القطاع الخاص الاستثمار والابتكار وتحديث الشبكات القائمة وتشجيع الاستثمار طويل الأجل والمستدام من القطاع الخاص في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛
- 6 اعتماد سياسات مرنة ومبسطة ومبتكرة ومحايدة تكنولوجياً في مجال الطيف، لتشجيع تطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛
- 7 إذكاء الوعي بالتحديات البيئية مثل تغير المناخ والتخفيف من آثاره عند وضع سياسات لدفع عجلة التنمية المستدامة،
يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى التعاون في العمل من أجل
- 1 النظر في السياسات التي تمكن من التعبئة، بما في ذلك تطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، لدفع عجلة التنمية المستدامة؛
- 2 النظر في السياسات والأطر التي تأخذ في الاعتبار نماذج الأعمال المتطورة، وتعمل على تهيئة بيئة تمكينية مؤاتية ونزيهة لأصحاب المصلحة تسمح لهم بالمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية؛
- 3 تسهيل تهيئة بيئة تمكينية من خلال سبل مبتكرة للحصول على التمويل، بما في ذلك من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- 4 تشجيع نماذج تقاسم البنى التحتية من أجل خفض تكاليف الاستثمار في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة وتطبيقاتها؛
- 5 تعزيز المنافسة واستثمارات القطاع الخاص لتشجيع النمو المستمر واعتماد خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الفرص على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- 6 تعزيز البيئات السياساتية القائمة على الشفافية والاستقرار والقدرة على التنبؤ والتنافسية والتدابير غير التمييزية، وتعزيز الابتكار؛
- 7 تشجيع الابتكار وريادة الأعمال بين السكان المحليين، بما في ذلك عن طريق تشجيع دعم المجتمع لريادة الأعمال والبرامج المحلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحلول والشبكات التكميلية؛
- 8 تشجيع القطاع الخاص على تطوير التطبيقات والخدمات التي تدمج خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، مع مراعاة احتياجات المستعملين المتنوعة من خلال العمل مع المجموعات المهمشة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليون؛
- 9 تسهيل الاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص من خلال تعزيز تعاون أوثق بين مراكز التعليم والبحوث والقطاع الخاص في المجالات الناشئة؛
- 10 التشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمع التقني، لضمان تهيئة بيئة سياساتية تمكينية على الصعيد الوطني تجسد آراء واحتياجات أصحاب المصلحة؛
- 11 تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتهيئة البيئات التمكينية للاستثمار،

يدعو الأمين العام

إلى مواصلة تعزيز جهود الاتحاد لتوفير منصة للتعاون والحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الدول الأعضاء والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية ودوائر الصناعة ووكالات التمويل الدولية، لتمكينها من تعزيز بيئة تمكينية لتطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة التي تعزز الابتكار والاستثمار وتدفع عجلة التنمية المستدامة.
